تأثير آليات حوكمة الشركات في ممارسات التحفظ المحاسبي بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

أ.م.د. بشرى عبد الوهاب محمد حسن/كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد
الباحث/ حسين جليل محسن

المستخلص:

يهدف هذا البحث الى الوقوف على طبيعة تأثير بعض آليات الحوكمة في ممارسات التحفظ المحاسبي لعينة من المصارف المدرجة أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية وتحديد الآلية الاكثر تأثيراً في ممارسات التحفظ المحاسبي .

ولتحقيق هذا الهدف تم أستعمال كل من آلية (حجم مجلس الادارة ، الملكية الادارية ، تركز الملكية ، تقرير مراقب الحسابات) كمتغيرات مستقلة الى جانب اعتماد نموذج Basu المعدل لقياس ممارسات التحفظ المحاسبي تمثلا والذي تم عده متغيراً تابعاً مع مراعاة تأثير متغيرات الرقابة التي تمثلت بمتغيري (حجم الشركة و الرافعة المالية) لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من ٢٠٠٨ الى ٢٠١٣.

وقد توصل البحث الى النتائج الاتية :

١- وجود مؤشرات على تطبيق آليات الحوكمة من قبل عينة من المصارف خلال مدة البحث ، مع التزام المصارف بتشكيل حجم مجلس الادارة ضمن التشريعات النافذة ، مع تباينها في نسب تركز الملكية والملكية الادارية والرأي الذي ابداه مراقب الحسابات حول القوائم المالية للمصارف العينة .

٢- ممارسة المصارف للتحفظ المحاسبي وفقا لنموذج Basu المعَدل ، الا انها تباينت في حجم ممارسته

٣- اثبتت النتائج الميدانية وجود علاقة تأثير بين آليات الحوكمة المعتمدة وممارسات التحفظ المحاسبي في المصارف العينة والتي كانت علاقة تأثير عكسية لكل من حجم مجلس الادارة والملكية الادارية في ممارسات التحفظ ، في حين عكست علاقة تأثير طردية بين كل من نسبة تركز الملكية وتقرير مراقب الحسابات مع ممارسات التحفظ وفقاً لنموذج Basu المعَدل .

المصطلحات الرئيسية للبحث/ اليات حوكمة الشركات ، التحفظ المحاسبي ، تأثير اليات حوكمة الشركات في ممارسات التحفظ المحاسبي.

*البحث مستل من رسالة ماجستير.

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
العدد 93 المجلد ٢٢
الصفحات ٤٨٤-٥٠٦

المقدمة

يعد التحفظ المحاسبي من الممارسات التي أثارت وما زالت تثير جدلا واسعا بين جهات متعددة سواء تمثلت بالمنظمات المهنية أو الأكاديمية ففي الوقت الذي نجد معارضين للجوء لهذه الممارسات لأسباب متعددة، نجد أيضا هناك من يؤيد ويدعم استخدام تلك الممارسات في المحاسبة لما أثبتته التجارب وعلى مر العصور من أهميته في التقليل من مشاكل نظرية الوكالة وانفصال الإدارة عن المالكين وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والأطراف الأخرى ذات المصالح في الشركة، فعلى الرغم من إزالة التحفظ المحاسبي من الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة لصالح الحياد، إلا إن الخروج عنه يعني القصور في محاولات الحد من السلوك الانتهازي للإدارة مما شكل إصرارا قويا من المحاسبين لاستمرار العمل به وعلى مر الزمن .

إن انفصال الإدارة عن المالكين في الشركات المساهمة دفع لتفويض الإدارة من قبل مالكيها لإدارة موارد الشركة والتفاوض مع الأطراف المهتمة بها بشكل يفترض أن يكون امثلا وبما يحقق مصالح الشركة، إلا انه وفي كثير من الحالات نجد إن الإدارة سعت لتحقيق مصالحها الخاصة حتى وأن كان ذلك على حساب مصلحة المالكين ،وأن توقع المالكين لتحقيق ذلك السلوك دفع إلى المطالبة بتوافر المزيد من الآليات للحد من تلك التصرفات وتعد حوكمة الشركات احد أهم تلك الآليات .

إذ يسهم وجود آليات حوكمة الشركات ضمان تشغيل الشركة وفقا لمصالح مالكيها والسعي لتحقيق المزيد من الرقابة على تصرفات الإدارة والتقليل من مخاطر عدم تماثل المعلومات ، وذلك يشير ضمناً الى أن كلً من آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي يسهمان في الحد من السلوك الانتهازي للإدارة والتخفيض من عدم تماثل المعلومات وممارسة دور أكثر فاعلية في مراقبة أداء الإدارة .

ومن اجل تحقيق أهداف البحث تم تقسيمه على المحاور الآتية :

المحور الأول : المنهجية ودراسات سابقة

المحور الثاني : حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي – نظرة تعريفية

المحور الثالث : قياس العلاقة بين آليات الحوكمة وممارسات التحفظ المحاسبي لمصارف العينة

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

المحور الأول /منهجية البحث ودراسات سابقة

أولا : المنهجية:

١ . مشكلة البحث :

تسعى المحاسبة الى توفير معلومات عن الأحداث الاقتصادية لغرض المساعدة في ترشيد قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية ، وأن قياس تلك الأحداث يرتبط في بعض جوانبه بتقديرات وحالة من عدم التأكد والتي تدفع لأهمية إتباع التحفظ المحاسبي والذي لا يعني بالضرورة تقدير الموجودات أو الدخل بأقل من أقيامها وإنما التحوط عند قياس وتقييم الأحداث التي يشوبها عدم التأكد بالمستقبل أكثر من التفاؤل واللامبالاة بما يسهم في تجنب توزيع أرباح غير محققة أو إظهار الموجودات بأكثر من حقيقتها وتوفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات ، مما يدفع باتجاه الحاجة لوجود آليات تضمن تحقيق المزيد من الرقابة على تصرفات الإدارة وتخفيض مخاطر عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمالكين بما يدعم ممارسات التحفظ المحاسبي ، وفي ضوء ذلك يمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال الآتي:

كيف يمكن ان يؤثر استخدام اليات الحوكمة لعينة من المصارف في ممارسات التحفظ المحاسبي؟

٢ . أهداف البحث

يسعى البحث بصفة أساسية الى اختبار علاقة التأثير بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٣ . أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية متغيراته والمتمثلة بكل من آليات حوكمة الشركات وممارسات التحفظ المحاسبي في القوائم المالية والتي تعد من الأدوات الرقابية المهمة في متابعة سلوك الإدارة والحد من التصرفات الانتهازية والسعي لتقليل عدم التماثل في المعلومات بين الأطراف ذات الصلة ،في الوقت الذي يمكن أن تسهم نتائجه في توفير مؤشرات مفيدة يمكن من خلالها الارتقاء بأداء المصارف العينة ومساعدة الجهات التنظيمية للوقوف على آليات الحوكمة الأكثر تأثيرا في ممارسات التحفظ المحاسبي والقيام بتعزيزها مما يدعم التطبيق السليم لتلك الآليات.

٤ . فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية أساسية مفادها :
" لا يوجد تأثير لآليات الحوكمة في ممارسات التحفظ المحاسبي لكافة مصارف عينة البحث "
وتتفرع هذه الفرضية إلى الفرضيات الاتية :

- "لا يوجد تأثير لآلية حجم مجلس الإدارة في ممارسات التحفظ المحاسبي لكافة المصارف عينة البحث".
- "لا يوجد تأثير لآلية الملكية الإدارية في ممارسات التحفظ المحاسبي لكافة المصارف عينة البحث ".
- لا يوجد تأثير لآلية تركز الملكية في ممارسات التحفظ المحاسبي لكافة المصارف عينة البحث.
- "لا يوجد تأثير لآلية تقرير مراقب الحسابات في ممارسات التحفظ المحاسبي لكافة المصارف عينة البحث .

٥ . مجتمع البحث وعينته

يضم مجتمع البحث جميع الشركات العراقية لقطاع المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغة ٢١ مصرفًا ،وتم تحديد هذا القطاع لفاعليته وكفاءته في التداول ضمن سوق العراق للأوراق المالية مقارنةً ببقية القطاعات ، وتمثلت العينة المنتقات بـ ١١ مصرفا بعد استبعاد كل من المصارف الإسلامية والمصارف التي تم إيقاف تداول أسهمها خلال مدة البحث وتلك التي لا تتوفر عنها معلومات كاملة لقياس متغيرات البحث .

٦ . المقاييس المستخدمة في البحث

اعتمد البحث على نموذج Basu المعدل (بإدخال اليات حوكمة الشركات الى جانب متغيرات الرقابة) الذي يعتمد عليه في تحليل العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي ، إذ يتم قياس التحفظ من خلال معادلة الانحدار والتي تتضمن عوائد الأسهم والربح المحاسبي ،أما حوكمة الشركات فتم قياسها من خلال مجموعة من الآليات للوقوف على كيفية تأثيرها في ممارسات التحفظ المحاسبي .

ثانياً : دراسات سابقة والاسهامة التي يقدمها البحث الحالي

١- (Chi at el : 2007) "What Affects Accounting Conservatism: A Corporate Governance Perspective"

هدفت الدراسة وبصورة أساسية إلى الوقوف على طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي وكيف يمكن للآليات الحوكمة المتمثلة بـــ (حجم المجلس، استقلالية مجلس الإدارة ، الفصل بين دور رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي) التأثير في التحفظ الحاسبي ، واستخدمت الدراسة مقياس C-Score في قياس مستوى التحفظ المحاسبي وتأثير آليات الحوكمة عليه وأجريت على عينة من الشركات المدرجة في سوق تايوان للأوراق المالية وللفترة بين ١٩٩٦ و٢٠٠٤ وتوصلت إلى إن التحفظ المحاسبي واليات الحوكمة تلعبان دوراً استبدالياً في التخفيض من حدة مشاكل الوكالة وان كبر حجم مجلس الإدارة يؤدي إلى انخفاض الطلب على التحفظ ، وان الازدواجية بين الدورين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة تؤدي إلى زيادة الطلب على التحفظ الحاسبي من اجل تعويض الضعف في آليات الحوكمة .

٢- (Yunos , 2011) " The effect of ownership concentration , board of directors , audit committee and ethnicity on conservative accounting : Malaysian evidence"

سعت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والمتمثلة بـــ (تركز الملكية، مجلس الإدارة ، لجنة التدقيق) والتحفظ المحاسبي وقامت الدراسة باستخدام نموذجين في قياس العلاقة بين متغيرات الحوكمة والتحفظ المحاسبي الأول نموذج الاستحقاقات والثاني نموذج Basu واستخدمت البيانات الصادرة عن البورصة الماليزية كعينة للدراسة وعلى مدار سبع سنوات من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧ وتوصلت إلى إن آلية حجم مجلس الإدارة، مهارة المجلس، الاستقلالية بين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة ترتبط بعلاقة ايجابية مع التحفظ المحاسبي أما آلية تركز الملكية فأنها ترتبط بعلاقة سلبية مع التحفظ المحاسبي .

٣- (Mohammed , 2011 "Accounting conservatism ,corporate governance and political influence)"

سعت هذه الدراسة إلى تحليل وتوضيح تأثير حوكمة الشركات والنفوذ السياسي في ممارسات التحفظ المحاسبي و قامت باستخدام تقنية إحصائية تسمى تحليل المكونات الرئيسة من اجل التقليل من متغيرات الدراسة (آليات حوكمة الشركات) وكذلك تم استخدام نموذج Basu المعدل من اجل تحليل العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والنفوذ السياسي والتحفظ المحاسبي و أجريت على ٨٢٤ شركة من الشركات المدرجة في السوق الماليزي للأوراق المالية وللفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧ و توصلت الدراسة إلى ان ممارسات التحفظ المحاسبي تزداد كلما كان هناك آليات حوكمة قوية والعكس صحيح حيث إن ممارسات التحفظ تنخفض مع وجود آليات حوكمة ضعيفة .

٤- (Nahandi ,at el , 2012) " Study and comparison of corporations governance with emphasis on conservatism in financial reporting "

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين عناصر آليات حوكمة الشركات المتمثلة بـــ (الملكية الإدارية ، تركز الملكية ، استقلالية مجلس الإدارة) والتحفظ المحاسبي و استخدمت نموذج C-Score في قياس التحفظ المحاسبي وتم اختيار عينة من الشركات وقدرها ٦٠ شركة من الشركات المدرجة في بورصة طهران وللفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٨ وأظهرت النتائج إن ارتفاع الملكية الإدارية في الشركات تؤدي إلى انخفاض التحفظ المحاسبي وان العلاقة بين تركز الملكية واستقلالية مجلس الإدارة مع التحفظ المحاسبي هي علاقة ضعيفة .

٥- (Kootanaee ,2014 " Accounting conservatism and corporate governance mechanisms : Evidence from Tehran Stock Exchange")

إن الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو التحقق من العلاقة بين آليات حوكمة الشركات المتمثلة بـ (الملكية الإدارية، حجم المجلس ، استقلالية المجلس ، الازدواجية بين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة) والتحفظ المحاسبي وتم استخدام نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية في قياس تأثير آليات الحوكمة في التحفظ المحاسبي وأجريت على عينة من الشركات المدرجة في سوق طهران للأوراق المالية وقدرها ١٤٦ شركة وللفترة من ٢٠٠١ إلـ ٢٠١٢ وتوصلت إلى إن العلاقة بين آليات الحوكمة والتحفظ المحاسبي لم تكن علاقة قوية إلا إن العلاقة بين التحفظ المحاسبي والربحية هي علاقة ايجابية .

٦- دراسة(المليجي، ٢٠١٤)"اثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الادارة على التحفظ المحاسبي"

هدفت الدراسة إلى اختبار اثر كل من هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢ ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على نموذجين للقياس الاول قام بقياس القيمة الدفترية الى السوقية في ظل وجود مجموعة الاليات (حجم المجلس، الاستقلالية، الازدواجية) والاخر تمثل بقياس القيمة السوقية الى الدفترية في ظل اليات (الملكية الادارية، ملكية كبار المستثمرين، ملكية المؤسسية ، ملكية العائلية والمشتتة) هذا الأثر وتوصلت إلى ضعف مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المسجلة بالبيئة المصرية كما إن للملكية المؤسسية والملكية المشتتة واستقلال مجلس الإدارة وازدواجية دور المدير التنفيذي لهما تأثير معنوي في مستوى التحفظ المحاسبي بينما لا يوجد تأثير معنوي لكل من الملكية الإدارية وملكية كبار المستثمرين وحجم مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي .

ويسعى البحث الحالي بالمقارنة مع الدراسات السابقة يسعى إلى تقديم إضافة للنتاج العلمي المحلي الموجود من خلال دراسة تأثير آليات حوكمة الشركات في ممارسات التحفظ المحاسبي والتي لم تتعرض لها العملية البحثية المحلية الموجودة من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرين على حد علم الباحثين، إلى جانب تحديد آليات الحوكمة الأكثر تأثيراً في ممارسات التحفظ المحاسبي بما يساعد متخذي القرار بالتركيز على هذه الآليات والقيام بزيادة فعاليتها، وعليه فان النتائج التي سوف يتم التوصل إليها قد تسهم في مساعدة الأطراف ذات العلاقة من الهيئة المشرفة على عمل سوق العراق للأوراق المالية والأطراف المهنية ذات الصلة في الوقوف على طبيعة العلاقة بين آليات الحوكمة والتحفظ المحاسبي ، خصوصا إن البحث يعد بحثا تطبيقياً في سوق ناشئ .

المحور الثاني /حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي / نظرة تعريفية

اولاً : حوكمة الشركات

١- تعريف الحوكمة وأهميتها

تعددت التعاريف التي وردت لحوكمة الشركات بحسب وجهات نظر الباحثين ، اذ لايوجد تعريف موحد لحوكمة الشركات لا انها بشكل عام تركز في مضمونها على تحديد العلاقة بين اليات الحوكمة والمديرين وحملة الاسهم من أجل الوصول الى تحقيق اهداف حوكمة الشركات ، فقد قام القانون البلجيكي بتعريف حوكمة الشركات على أنها "مجموعة من القواعد والسلوكيات التي تدار بها الشركات ويتم التحكم بها طبقا لهذه القواعد ومن ثم يتحقق نموذج جيد لحوكمة الشركات هدفه الحفاظ على التوازن السليم بين المالكين والإدارة وكذلك التوازن بين الأداء والالتزام" (أل غزوي ، ٢٠١٠: ٩) . كما عرفت الحوكمة على أنها اللوائح التي تحدد العلاقة بين العناصر الأساسية التي تؤثر في الأداء والتي تشمل عناصر تعزيز الشركة على المدى الطويل وتحديد الأطراف المسؤولة ومسؤولياتها (Alrawashde , 2012 : 24)، وقد عرفت حوكمة الشركات على إنها "مجموعة من القواعد يمكن من خلالها أدارة الشركة والرقابة عليها وتنظيم العلاقة بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة و المساهمين وكافة الأطراف الاخرى من أصحاب المصلحة ،وتحديد حقوق وواجبات كل طرف من أطرافها بما يحقق حماية حقوقهم والمحافظة عليها" (الجواهري ، ٢٠١٢: ٢٠٤).

وفي السياق نفسه تم تعريف الحوكمة على أنها "مجموعة من الآليات التي تهدف إلى التخفيف من مشاكل الوكالة والتي تنشأ بين المساهمين والمديرين بسبب انفصال الملكية عن الإدارة وبعبارة أخرى تنشأ صراعات الوكالة نتيجة عدم تماثل في المعلومات بين المديرين ومقدمي الأموال (مساهمين ومقرضين) وأن آليات الحوكمة تهدف إلى التخفيف من هذه الصراعات "(Forogh, at el , 2013 :64) .

ومن خلال التعاريف السابقة يستخلص الباحثان بأن حوكمة الشركات " تهتم بتنظيم وتحديد الممارسات التي تقوم بها الإدارة من خلال مجموعة من القوانين و الإجراءات التي تعمل على تنظيم وتحديد الواجبات والمسؤوليات و الحقوق بين الأطراف المختلفة للشركة بما يسهم في الحفاظ على حقوق المالكين حملة السندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح الأخرى" .

ذلك يستدعي الوقوف على أهمية الحوكمة كونها الحجر الأساس في تحسين وتطوير أداء الشركات حيث تسهم الحوكمة في التقليل من المشاكل المتعلقة بالفساد الإداري والمالي، وهناك اختلاف في أهمية الحوكمة بالنسبة للشركة وبالنسبة لحملة الأسهم، اذ تتجلى أهميتها بالنسبة للشركة في إنها تسهم في وضع القواعد الأساسية لتحديد وظائف جميع الأطراف داخل الشركة والمتمثلين بـ (الإدارة التنفيذية، مجلس الإدارة ، حملة الأسهم) مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد والذي سينعكس بالإيجاب على تحسين الأداء الاقتصادي للشركة إلى جانب القيام بوضع الخطط والأهداف الإستراتيجية والعمل على تحقيقها من خلال توفير الحوافز والمكافأة المناسبة للإدارة مما يعود بالمنفعة على حملة الأسهم ويحسن من سمعة الشركة في أسواق المال ويعزز من جذب أموال المستثمرين لها و زيادة ثقتهم بها لان الحوكمة تضمن حماية حقوقهم ، أما أهميتها بالنسبة للمساهمين فتتجلى من خلال إنها تضمن للمساهمين تفعيل حصولهم على مجموعة من الحقوق مثل حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وحق المشاركة في أي قرار يؤدي إلى إحداث تغييرات جوهرية في الشركة والإفصاح التام عن وضع الشركة المالي وعن أي قرار يتم اتخاذه من قبل الإدارة مما يساعد حملة الأسهم في تحديد درجة المخاطرة التي تتعرض لها استثماراتهم في الشركة (بورقبة ،٢٠٠٩: ٨-٩). لذا تتجلى أهمية الحوكمة بشكل عام في أنها تنظم العلاقة بين الأطراف الثلاثة المتمثلة بكل من (المساهمين و الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة)

٢- آليات حوكمة الشركات

تعرف آليات حوكمة الشركات بأنها " مجموعة من الممارسات التي تسهم وبصورة مباشرة أو غير مباشرة في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات التي تحدد طبيعة العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح كافة ، والتي تضمن للشركة أدارة سليمة ومستقرة وبقاءها في بيئة الأعمال" (التميمي ، ٢٠٠٨ : ١٠٤)،ويتم

تصنيف آليات الحوكمة إلى آليات داخلية وآليات خارجية ،إذ تركز آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق أهداف الشركة ، أما آليات حوكمة الشركات الخارجية فتتمثل بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجين على الشركة وتلك التي تمارسها المنظمات الدولية ذات الصلة لضمان تطبيق قواعد الحوكمة (التميمي ، ٢٠٠٨: ١١٣).

وسيركز الباحثان بشكل مفصل على بعض الآليات الداخلية لحوكمة الشركات إلى جانب استعراض آلية خارجية واحدة تتمثل بآلية التدقيق الخارجي وكما يأتي :

أ- آلية حجم مجلس الإدارة

أن عدد أعضاء مجلس الإدارة يؤثر في جودة التقارير المالية المقدمة ويجب تحديد العدد المناسب والأمثل لأعضاء مجلس الإدارة والتأكد من أن هناك عدداً كافياً من الأعضاء في المجلس من أجل القيام بالمسؤوليات والمهام المختلفة وأن حجم مجلس الإدارة يلعب دوراً مهماً في زيادة مراقبة الأنشطة، وأظهرت الدراسات الأكاديمية بأن مجلس الإدارة الصغير يكون أكثر فاعلية ، فعند المقارنة بين حجم المجلس الكبير والصغير فأن المجلس الكبير غير فعال وان هناك علاقة سلبية بين حجم المجلس الكبير وأداء الشركة وذلك يعود إلى إن حجم المجلس الكبير يؤدي إلى زيادة مشاكل الوكالة داخل الإدارة ويعقد عملية اتخاذ القرارات ، أما حجم المجلس الصغير فانه يؤدي إلى تحقيق قيمة سوقية أعلى للشركة (Weisbash &Hermalin 2003, : 7). ولقد حددت المادة (104) من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 والمعدل في سنة 2004 بأن حجم مجلس الإدارة في الشركات المساهمة الخاصة يتكون من أعضاء أصليين لا يقل عددهم عن 5 أعضاء ولا يزيد عن 9 أعضاء يتم انتخابهم من قبل الجمعية العمومية للشركة (قانون الشركات رقم ٢١ المعدل، ٢٠٠٤ : ٣١) .

ب- آلية تركز الملكية

تلعب هذه الآلية دوراً مهماً في حوكمة الشركات ، إذ أن تركز الملكية وتشتتها يشير إلى آلية توزيع الملكية بين مجموعة من المساهمين ،فقد تمتلك مجموعة من المساهمين جزءاً مرتفعاً من الملكية مما يجعلها في موقف قوي مقابل الأقلية من حملة الأسهم ، وان وجود مساهمين لديهم ملكية عالية في الشركات سيؤدي إلى زيادة مساعيهم من اجل الحفاظ على رؤوس أموالهم، إذ يكونوا أكثر حرصاً ومسؤولية من المساهمين الذين لديهم ملكية مشتتة في الشركة ومن ثم فان أصحاب الملكية المركزة سوف يقومون بأدوار رقابية على أداء الإدارة وكذلك سوف يسعون إلى زيادة مستوى أداء الشركة ومن ثم زيادة قيمتها مما ينعكس عليهم بالمنفعة وهذا ما لا يقوم به أصحاب الملكية المشتتة في الشركة حيث أن ذلك قد يؤدي إلى تحمل المساهمين تكاليف تزيد عن المنافع المتحققة من جراء العمليات الرقابية التي يقومون بها ، فالملكية المركزة سوف تقلل من مشاكل الوكالة ومن ثم التقليل من عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة والمساهمين ، وقد أظهرت الدراسات أن الملكية المركزة تكون ذات أثر ايجابي على الشركة من خلال الارتباط المباشر بين تركز الملكية وأداء الشركة ، وقد قامت دراسة أجريت على الشركات الألمانية من قبل Lehnan وتوصلت الى أن تركز الملكية يحسنَ وبشكل ملحوظ من أداء الشـــركات (Kvblcek &ONDEJ , 2011 : 236-237) .

وفي السياق نفسه توصلت دراسة أخرى اهتمت بتركز الملكية والعلاقة بين هيكل الملكية وقيمة الشركة بأن هنالك علاقة طردية بين Tobin's Qوتركز ملكية الشركة ، وذلك يشير إلى أهمية تركز الملكية في دعم أداء الشركات (Cheung , 2003 : 3) ، أما قياس آلية تركز الملكية فيتحدد من خلال الأسهم التي يمتلكها كبار حملة الأسهم ويتم قياسها من خلال نسبة مئوية تمثل على الأقل 5% من الأسهم المصدرة من قبل الشركة حيث كلما زادت هذه النسبة كلما زاد الحافز لدى أصحاب الملكية المركزة في مراقبة أنشطة الشركة والمشاركة بالقرارات الإدارية (الفتلاوي، ٢٠١١ : ١١٢) .

ج-آلية الملكية الإدارية

يقصد بهيكل الملكية الإدارية " مقدار أو نسبة حصة الإدارة في الملكية وأن المديرين يكونون أكثر ميلاً للمراقبة أذا كان لديهم ملكية كبيرة في الشركات" ، وبما أن السبب الرئيسي لمشاكل الوكالة هو انفصال الإدارة عن المالكين وأن الإدارة سوف تعمل على تعظيم مصالحها على حساب مصالح حملة الأسهم ، لذا فأن الملكية الإدارية يمكن لها أن تؤثر في تكاليف الوكالة وبطريقتين هما (يوسف ، ٢٠١٢ : ٢٥٠-٢٥١):

- **تأثير تقارب المصالح**

أن وجود أدارة تتمتع بملكية مرتفعة سوف يؤدي إلى تقارب للمصالح مع حملة الأسهم الخارجين ، لذلك فأن على الإدارة أن لا تتخذ قرارات تعكس مصالحها الشخصية على حساب مصالح الشركة لأنها سوف تتحمل عواقب سلوكها الذي لن يؤدي إلى تعظيم قيمة الشركة والذي تنعكس أثاره السلبية على حقوق المساهمين والتي تمثل الإدارة جزءاً منها ، وبالمقابل فإذا كان للإدارة ملكية منخفضة سوف ينعكس ذلك على أدائها فلا تعمل بما يحقق مصالح حملة الأسهم وفي هذه الحالة يؤدي تأثير اختلاف المصالح إلى خلق تكاليف وكالة أكبر ، وقد أظهرت نتائج الدراسات أنه عندما تمتلك الإدارة ١٠% من حقوق الملكية فأن مصالحها تتقارب مع مصالح حملة الأسهم الخارجين .

- **تأثير تحكم الإدارة**

يزداد نفوذ الإدارة مع زيادة حصتها في الملكية ومن ثم يكون لديها مجال أوسع للعمل بشكل نفعي واتخاذ القرارات التي تحقق مصالحها . ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج بأن الملكية الإدارية تكون ذات تأثير كبير في التخفيض من مشاكل الوكالة من خلال التقارب الذي يحدث في المصالح بين الإدارة والمساهمين ومن ثم فأن الجوهر الأساسي لمشاكل الوكالة سوف يختفي متمثلا بالاختلاف في المصالح وبالتالي فأن الملكية الإدارية سوف تؤدي إلى التقليل من مشاكل عدم التماثل في المعلومات المحاسبية ، أما إذا كانت تشكيلة مجلس الإدارة تفتقد إلى أعضاء مستقلين فأن ذلك سيدفع إلى زيادة نفوذ الإدارة وربما سيدفعها للعمل بشكل نفعي وبما يحقق مصالحها الذاتية على حساب مصالح المساهمين الآخرين .

ء-آلية التدقيق الخارجي

أن دور التدقيق الخارجي أصبح جوهرياً وفعالاً في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين المالكين وأدارة الشركة كما أنه يحد من مشكلة عدم التماثل في المعلومات المحاسبية فممارسة التدقيق من قبل مراقب حسابات يتمتع بالاستقلالية والحياد يعد أحد أهم الوسائل التي تضمن جودة المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة والتخفيض من عدم تماثل المعلومات بين مختلف الأطراف ذات العلاقة من خلال تقليل مخاطر الأخطاء الجوهرية التي قد تتضمنها القوائم المالية ، كما تمثل الوسائل والأساليب والطرائق والواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتق مراقب الحسابات بوصفها آلية مهنية عملية لها مساهمة إيجابية في دعم الدور الحوكمي الايجابي للتدقيق ، ولا يمكن تحقيق هذا الدور ما لم يكون مراقب الحسابات نفسه مقتنعاً بأن دوره الحوكمي مرتبط باستعداده وقدرته على أثراء الممارسات المهنية بشكل سليم واثبات أن للتدقيق دور حوكمي لا غنى عنه لأصحاب المصلحة في الشركات ، ويمكن أن يتحقق هذا الدور من خلال حرص المراقب على الارتقاء بجودة التدقيق والإبلاغ عن رأيه بشكل سليم (ريمة وزعيم، ٢٠١٤: ٥٥٤)، ويتم قياس هذه الآلية من خلال معرفة رأي مراقب الحسابات في التقارير المالية التي قام بتدقيقها حيث يشير التقرير النظيف (غير المتحفظ) لمراقب الحسابات إلى ارتفاع جودة التقارير المالية ، أما التقرير غير النظيف (المتحفظ) فيشير إلى عدم جودة التقارير المالية ،لذلك فأن قياس هذه الآلية يكون على أساس المتغيرات الصورية فإذا كان رأي مراقب الحسابات غير متحفظ فسوف يعطى الرقم (0) أما إذا كان رأيه متحفظاً فسوف يعطى الرقم (1) (حمدان ،٢٠١١ : ٤٢١).

من ذلك يرى الباحثان بأن الأساس في الحوكمة هو حماية المساهمين من خلال القوانين والقواعد التي تفرضها على الإدارة وتحد من صلاحياتها ومن ثم فأن الحوكمة تقوم بتطبيق أو زيادة تطبيق كافة الإجراءات أو الممارسات المحاسبية التي تصب في مصلحة المستثمرين (مساهمين، دائنين) والأطراف الأخرى ذات المصالح وفي هذا الصدد سوف يبرز إلينا مفهوم التحفظ المحاسبي بوصفه ممارسة محاسبية تهدف إلى حماية مصالح المستثمرين من التصرفات النفعية للإدارة وذلك يتطلب أهمية التركيز على هذا المفهوم والتعرف على ممارساته وبشكل مفصل وهذا ما سيتم تناوله في الفقرة القادمة .

Tobin's Q: يعتبر هذا المؤشر اساس يعتمد عليه السوق المالي في تقييم الاداء كما يستخدم في تحديد قيمة المنشأة والتنبؤ بالربحية المستقبلية .

ثانياً: التحفظ المحاسبي

١- مفهوم التحفظ المحاسبي

أن نشأة وظهور التحفظ المحاسبي كان نتيجة حالات عدم التأكد في البيئة والظروف والاحداث والاقتصادية المحيطة بالشركة وظل مفهوم التحفظ من المفاهيم الفعالة في مجال المحاسبة ولعدة قرون حيث يعد التحفظ ذا تأثير كبير على القيم المحاسبية ويقتضي التحفظ أنه في حالة عدم التأكد بين البدائل المحاسبية يجب اختيار البديل الذي لا يبالغ في قيم الموجودات وصافي الدخل ، وقد حظي التحفظ بأولوية بوصفه يؤدي إلى التخفيض في التفاؤل الدائم من قبل الإدارة وميلها إلى المبالغة في القوائم المالية اللتين مثلتا السمة الواضحة للعقود الثلاث الأولى من القرن العشرين ويعتقد العديد من المحاسبين بأن التحفظ يؤدي إلى جعل مستخدمي القوائم المالية أقل عرضة للتضليل، ألا انه وفي الآونة الأخيرة كانت هنالك ضغوط أكبر من اجل الحصول على بيانات محاسبية أكثر موثوقية وملائمة (Schroeder et al ,2009 :155-156) .

مما أدى إلى أن يكون هنالك الكثير من الانتقادات الموجهة للتحفظ المحاسبي حيث أن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB لم يعد التحفظ عنصراً من عناصر المعلومات المحاسبية المفيدة ووصفه بأنه يؤدي إلى التحيز في المعلومات المحاسبية ، وعلى الرغم من هذه الانتقادات إلا أنه من الصعب تجاهل هذه الممارسة المحاسبية ، حيث أشار مجلس المبادئ المحاسبية APB إلى تأثيره الكبير وأدرجه على أنه عرف محاسبي في نشرته الرابعة (اقبال والقضاة ، ٢٠١٤ : ٩٠٢) ، فالتحفظ يمثل الاتجاه التقليدي للمحاسبة عند المفاضلة بين الطرائق المحاسبية البديلة وأن الجهات المنظمة لشؤون مهنة المحاسبة قد أخذت أيضا بهذا لاتجاه والذي يؤدي إلى إتباع السياسات المحاسبية المتحفظة ، ففي حالة وجود تعارض بين أساس الاستحقاق وبين التحفظ عند تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصاريف فأنه يجب تغليب التحفظ على أساس الاستحقاق مع ضرورة التأكيد في هذا الجانب على عدم المغالاة في اللجوء إليه واستخدامه مسوغاً لتكوين الاحتياطيات السرية (الشيرازي ، ١٩٩٠ :١٠٢).

٢- أنواع التحفظ المحاسبي

أشارت الدراسات إلى أن هنالك نوعين من التحفظ المحاسبي هما التحفظ غير المشروط والتحفظ المشروط وسوف يتم توضيح كل منهم كما يأتي :

أ- التحفظ غير المشروط :

يقصد بالتحفظ غير المشروط هو" التحفظ الذي يقوم بتخفيض قيم صافي الموجودات من خلال إتباع إجراءات ينتج عنها تخفيض القيمة الدفترية عن القيمة السوقية ومن ثم الإبلاغ عن القيم الأقل لحقوق الملكية" (حمدان ، ٢٠١١: ٤١٧).

وأوضح (Ball , 2005) بأن التحفظ غير مشروط هو" الإفصاح أو أظهار أقل قيمة ممكنة لحقوق المالكين وكذلك القيام بتخفيض قيم صافي الموجودات " (Lagore ,2011: 2)

أن سبب تخفيض القيمة الدفترية لصافي الموجودات في قائمة المركز المالي هو أتباع معايير صارمة للاعتراف و أتباع طرق محاسبية معينة للقياس وهذا يعني أنه في بداية دورة حياة الموجود يتم استخدام طرائق محاسبية تقود إلى انخفاض القيمة الدفترية للموجودات عن قيمتها السوقية والسبب يرجع إلى أن المحاسبين يميلون إلى طلب درجة أعلى من التحقق للإبلاغ عن الموجودات مقارنةً بالإبلاغ عن الالتزامات (الجبوري ، ٢٠١٤ : ٣١) .

فالتحفظ غير المشروط لا يأخذ بالحسبان الأحداث أو الأخبار أي أنه تحفظ سابق للأحداث ومن الأمثلة على هذا النوع من التحفظ أستخدم طرائق الاندثار المعجلة والتي تؤدي إلى اندثار الموجودات أسرع من اندثار العمر الاقتصادي وكذلك عدَ نفقات البحث والتطوير على أنها مصاريف إيرادية ومن ثم الاعتراف الفوري بها بدلا من رسملتها مما يؤدي إلى الانخفاض في صافي الربح (Blunch , 2007 : 6) .

ب- التحفظ المشروط

يمثل التحفظ المشروط تحفظ لاحق (أو معتمد على أحداث أو أنباء معينة) ويعني أن القيمة الدفترية تنخفض عند وقوع أحداث غير ملائمة وبدرجة كافية ولكن لا تتم زيادة هذه القيمة عند حصول أحداث غير مرغوب بها وتعد طريقة الكلفة أو السوق أيهما أقل في تقييم المخزون وتخفيض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة للاعتراف بالتدهور الحاد في قيم الموجودات طويلة الأجل أهم الأمثلة على هذا النوع من التحفظ (مقلد، ٢٠١٠ : ٥)، وهناك من يرى انه "يعبر عن عدم التماثل في توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر فالاعتراف بالمكاسب في التوقيت الملائم مشروط بطبيعة العائد أو الأنباء المستقبلية" (يوسف ، ٢٠١٢: ٢٤٦) .

٣- أهمية التحفظ المحاسبي والحجج المؤيدة له

أن الازدواجية في الاعتراف بالأرباح (الأخبار الجيدة) والخسائر (الأخبار السيئة) التي تؤثر في نتيجة نشاط الشركة وصافي موجوداتها كانت مصدراً للعديد من الانتقادات التي وجهت للمحاسبة في الآونة الأخيرة وعلى الأخص من مؤيدي المنظور المعلوماتي للقوائم المالية وعلى االرغم من هذه الانتقادات ألا أن ممارسات التحفظ في التقارير المالية قد ازدادت في الآونة الأخيرة خصوصاً بعد حالات الفشل التي أصابت بعض الشركات الأجنبية مطلع هذا القرن ويمكن تلخيص أهمية ممارسات التحفظ المحاسبي فيما يأتي : (أقبال ، القضاة ، ٢٠١٤ : ٩٠٢)

أ- يعد أداة مناسبة لمواجهة حالات عدم التأكد التي تواجه المحاسبين عند أعداد القوائم المالية والابتعاد عن المغالاة في تقدير صافي الدخل أو صافي الموجودات .

ب- إن زيادة استعمال التحفظ المحاسبي في القوائم المالية يسهم في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وتحسين بيئة المعلومات وذلك لان تلك المعلومات تكون عادةً معدة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

ت- يساعد على تجنب مخاطر نشر معلومات محاسبية غير واقعية ومبالغ فيها .

ث- إن مستخدمي التقارير المالية يفضلون استعمال الأرقام المتحفظة لأنها توفر لهم هامش أمان من أية نتائج سلبية غير متوقعة .

ويرى حمدان إن الشركات التي تمتاز تقاريرها المالية بدرجة مقبولة من ممارسة التحفظ المحاسبي غالباً ما تحصل على تقرير نضيف من قبل مراقب الحسابات مما يشير إلى مصداقية تلك التقارير في التعبير عن المعلومات المدرجة فيها . (حمدان ، ٢٠١١: ٤٢٦)

من ذلك نجد إن هناك حجج متعددة تدعم استعمال ممارسات التحفظ المحاسبي والتوجه لتأييده لتقليل عدم تماثل المعلومات فالتشاؤم عند قياس وتقييم الموجودات يمكن أن يعوض تفاؤل المديرين ، وان مخاطرة إظهار الربح بأكثر من حقيقته يعد أكثر تأثيراً من إظهاره بأقل من قيمته الحقيقية على التقارير المالية ومستخدميها ، فالآثار المترتبة على الخسائر والإفلاس تعد أوسع مخاطرة من الآثار المترتبة على المكاسب، وأن لا تؤدي إلى خلق احتياطيات خفية(الوقاد ، ٢٠١١: ٣٨).

٤-العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي ودورهما في التخفيف من مشاكل الوكالة

بينت الدراسات أن ممارسات التحفظ المحاسبي تزيد من كفاءة عمليات التعاقد وأن التعاقدات هي عبارة عن أتفاق مبرم بين حملة الأسهم (الموكل) والإدارة (الوكيل) ومن ثم فهي خير تفسير لنظرية الوكالة وعلى وجه الخصوص عقود المديونية بين المديرين والمساهمين والمديرين والمقرضين على التوالي ، وأن هذه العقود تكون محدودة على أساس متغيرات المحاسبة المالية (صافي الدخل ونسبة المديونية إلى رأس المال) لذلك تستخدم هذه المتغيرات كمدخلات أساسية في المعالجات التي تقوم بها حوكمة الشركات لأغراض السيطرة والرقابة ، وينشأ صراع الوكالة بسبب السلوك الانتهازي للإدارة نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة بالإضافة إلى الصراعات التي تحدث لقاء المشاكل التي تقع بين المساهمين المسيطرين والأقلية من حملة الأسهم ، فمن خلال النفوذ الذي يتحلى به بعض المساهمين نتيجة امتلاكهم نسب عالية في حصص الشركة فهم قد يعملون لمصالحهم الشخصية على حساب مصالح الأقلية من حملة الأسهم وهذه الصراعات تكون واضحة في كثير من الطرائق بما في ذلك التلاعب بالمعلومات المالية وكذلك عمليات الاحتيال المحاسبي وما إلى ذلك ، ومن ثم فأن الشركات التي تمتلك آليات الحوكمة القوية تخفف من هذه الصراعات.

كما أن الشركات التي تتمتع بخصائص أفضل لهياكل الحوكمة تطالب بتقديم أعلى جودة للإبلاغ المالي ويكون ذلك متمثلاً بالتحفظ المحاسبي حيث أن ممارسات التحفظ يكون لها دور كبير في التخفيف من مشاكل الوكالة من خلال الاعتراف بالأخبار السيئة في وقت سابق مقارنةً بالأخبار الجيدة مما يؤدي إلى أظهار صافي الدخل والمركز المالي للشركة بأقل من أقيامها الحقيقية في الوقت الحالي ولكن هذه الممارسات يكون لها انعكاسات إيجابية في المستقبل وهذا ما يطالب به الدائنين والمساهمين (Mohammed, 2011 : 92-93) .

وقد أشار (Zhu& Xia) أن التحفظ المحاسبي يكون مفيداً للشركات مما يولد حافزاً لها في أعداد التقارير المالية المتحفظة وذلك لان مشاكل الوكالة ينتج عنها معلومات غير متماثلة وأن ممارسات التحفظ المحاسبي هي أحدى الآليات التي تستخدم في الحد من هذه المشاكل وأشارت الدراسات إلى إن فوائد الحوكمة في مجال التحفظ تكون كبيرة وأن العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ هي علاقة إيجابية ينتج عنها تخفيف مشاكل الوكـــالة (Xia& Zhu,2009:84).

وقد أجريت دراسات متعددة حول علاقة التحفظ المحاسبي بحوكمة الشركات في بلدان متعددة إذ أكد البعض منها بأن العلاقة بين التحفظ وآليات الحوكمة هي علاقة إيجابية وتم أثبات ذلك في مجموعة من الشركات البريطانية حيث تم التوصل إلى أنهما يساعدان في التقليل من تكاليف الوكالة ، وان التقارير المتحفظة تساعد الإدارة في التخفيف من مشاكل الوكالة وأن ملكية الإدارة كلما كانت منخفضة أدى ذلك إلى زيادة مشاكل الوكالة ومن ثم زيادة الطلب على التحفظ المحاسبي مما يشير إلى إن التحفظ المحاسبي يرتبط وبعلاقة ايجابية مع التباين في المعلومات المحاسبية (Mohammedat el, 2011 : 4).

إلا إن البعض أشار إلى إن الشركات الصغيرة ليس لها القدرة على تطوير آليات الحوكمة الخاصة بها لذا يجب أن تكون أكثر تحفظاً مما يدل على أن ممارسات التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات تعد بدائل تستخدم في التقليل من مشاكل الوكالة والتباين في المعلومات المحاسبية وقد أشارت الدراسة إلى أن الطلب على التحفظ المحاسبي هو طلب اقتصادي عندما يكون هنالك هيكل حوكمة ضعيفة مما يؤكد على أن الحوكمة والتحفظ يلعبان دوراً تبادلياً (Chi at el, 2007 :4)،وأيد ذلكWang فأوضح العلاقة بين الحوكمة والتحفظ وكيف تؤثر في مشاكل الوكالة من منظورين هما المنظور الاستبدالي والتكاملي حيث أن المنظور الاستبدالي يعامل التحفظ المحاسبي كوسيلة للحد من عدم تماثل المعلومات في حالات عدم التأكد وان الطلب على ممارسات التحفظ يزداد مع زيادة مشاكل الوكالة في الشركات التي تكون فيها الحوكمة ضعيفة مما يؤدي إلى أنتاج تقارير مالية أكثر تحفظاً في ظل هياكل حوكمة أضعف ، أما المنظور التكاملي فيقوم على أساس أن حوكمة الشركات إذا كانت مطبقة بصورة فعالة يؤدي ذلك إلى رصد أكبر لتصرفات الإدارة مما يلزم الإدارة بتنفيذ ممارسات التحفظ المحاسبي (Wang at el, 2009 : 1).

ويؤيد الباحثان وجهة النظر هذه في إن ممارسات التحفظ المحاسبي مطلباً مهما قبل ظهور حوكمة الشركات وحتى بعد ظهورها ، بوصفها أداة رقابية لا غنى عنها على تصرفات الإدارة.

٥- آليات حوكمة الشركات وعلاقتها مع التحفظ المحاسبي

سبق وأن تمت الإشارة إلى أن الحوكمة تعد أداة مهمة للحفاظ على حقوق أصحاب المصالح (المساهمين والدائنين) وكذلك القيام بالمسائلة والرقابة على السلطات التنفيذية، ولضمان الجودة في معالجات التقارير المالية يجب اللجوء إلى مفاهيم التحفظ المحاسبي في أعداد التقارير التي تستند في التقييم على درجة عالية من الحرص في ظل ظروف عدم التأكد وذلك بتقييم صافي الموجودات والدخل بأقل من أقيامها الحقيقية (Hoseini , 2014 : 379) مما يؤدي إلى زيادة كفاءة العقود داخل الشركة فضلا عن حماية الشركة من الدعاوى القضائية، وتؤكد البحوث المحاسبية على إن الحوكمة تمثل عاملاً مهماً في زيادة كفاءة التعاقد داخل الشركة ، ونظراً للأهداف المتداخلة بين التحفظ والحوكمة فأن هناك علاقة قوية بينهما في مجال المحاسبة (Bakhsh , 2014 : 1) .

هذا وان حوكمة الشركات تتكون من مجموعة من الآليات التي من خلالها تستطيع العمل بكفاءة وفاعلية تؤثر في ممارسات التحفظ المحاسبي لذلك سوف يتم تركيز الاهتمام على دراسة بعض من آليات الحوكمة وكيف يمكن لها التأثير على التحفظ المحاسبي وهذا ما توضحه الفقرات الاتية :

أ- تأثير حجم مجلس الإدارة في ممارسات التحفظ المحاسبي

يمكن تلخيص بعض الدراسات التي تناولت علاقة تأثير حجم مجلس الادارة في التحفظ المحاسبي من خلال الجدول الاتي :

جدول (١) ملخص بعض الدراسات تأثير حجم مجلس الادارة في التحفظ المحاسبي

الدراسة	الرأي	الأسباب
Suleiman 2014	يرتبط حجم مجلس الادارة بعلاقة عكسية مع ممارسات التحفظ المحاسبي	ان المشاكل تزداد مع زيادة حجم مجلس الادارة وتقل فاعليته بسبب البطئ في أتخاذ القرارات . أن ضعف قوة مجلس الادارة يرتبط بحجمه حيث ان المجالس الكبيرة تكون أقل تحفظاً وهذا دليل على ضعفها والعكس صحيح حيث أن المجالس الصغير تكون أكثر تحفظاً وهذا دليل على قوتها
Chi +Liu 2007	أن الشركات مع حجم مجلس كبير يؤدي الى انخفاض الطلب على التحفظ المحاسبي	ان المجالس الصغيرة تكون ذات فاعلية أكبر في مراقبة أداء الادارة التنفيذية مما يؤدي الى أتباع ممارسات التحفظ. أن الزيادة في حجم مجالس الادارة يؤدي الصعوبة في تنسيق وجهات النظر بين الاعضاء.
Kootanaeel.at.el 2013 + Rahinah 2011	كبر حجم المجلس يؤدي الى زيادة ممارسات التحفظ المحاسبي	أن كبر حجم المجلس يتيح للشركة التمتع بالافكار والخبرات لأكبر عدد ممكن من الاشخاص واستغلال الخبرة التي يتمتعون بها مما يزيد من ممارسات التحفظ المحاسبي .

الجدول من أعداد الباحثان استنادا للدراسات السابقة

ب- تأثير آلية تركز الملكية في التحفظ المحاسبي

يمكن تلخيص بعض الدراسات التي تناولت تأثير تركز الملكية على التحفظ المحاسبي من خلال الجدول الآتي :

جدول (٢) ملخص لآراء بعض الدراسات حول تأثير تركز الملكية في التحفظ المحاسبي

الدراسة	الرأي	الأسباب
Yu 2013	أن آلية تركز الملكية تزيد من ممارسات التحفظ المحاسبي	ان هذه الالية تؤثر في التخفيف من مشاكل الوكالة لأن المساهمين الذين لديهم نسبة عالية من الاسهم في الشركة سوف يكون لدية الرغبة والحافز على متابعة ومراقبة تصرفات الادارة مما يؤدي الى دفع الادارة نحو تبني سياسات محاسبية متحفظة عند تقيم الموجودات والارباح .
Yunos 2011	هنالك علاقة إيجابية بين آلية تركز الملكية والتحفظ	ان هذه الالية تعد من آليات الفعالة في حوكمة الشركات والتي تساعد في تتبع أداء الادارة مما يؤدي الى زيادة ممارسات التحفظ المحاسبي .
يوسف ٢٠١٢	ان آلية تركز الملكية تقلل من ممارسات التحفظ	السبب وراء ذلك هو ان تركز الملكية يزيد من سلطات والنفوذ مما يؤدي الى ممارسة السلوك النفعي على حساب الاقلية من المساهمين

الجدول من أعداد الباحثان استنادا للدراسات السابقة

ت- تأثير الملكية الادارية في التحفظ المحاسبي

يمكن تلخيص الدراسات التي تناولت تأثير الملكية الإدارية على التحفظ المحاسبي وفقا الآتي :

جدول (٣) ملخص لآراء بعض الدراسات حول تأثير الملكية الادارية في التحفظ المحاسبي

الدراسة	الرأي	الأسباب
Jarboui 2013	هنالك علاقة إيجابية بين الملكية الادارية والتحفظ المحاسبي	كلما زادت الملكية الادارية في الشركات أدى ذلك الى زيادة التحفظ المحاسبي والعكس صحيح لان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية .
Wang 2009 + Nahandi et al 2012	أن انخفاض الملكية الادارية يؤدي الى زيادة التحفظ المحاسبي	أن انخفاض الملكية الادارية يؤدي الى زيادة مشاكل الوكالة وبما أن التحفظ المحاسبي هو أداة مهمه في معالجة مشاكل الوكالة لذلك سوف يزداد الطلب عليه.
Lara 2007 نقلا عن يوسف	أن العلاقة بين التحفظ المحاسبي وآلية الملكية الادارية هي علاقة عكسية	أن سلطة الادارة تزداد مع زيادة نسبة مساهمتها في الشركة مما يؤدي الى تحقيق مصالحها الذاتية والعمل على نقل الثروة من بقية المساهمين اليها من خلال المبالغة في الارباح والابتعاد عن أي سياسة محاسبية متحفظة مما يؤدي الى زيادة تعويضاتها ومكافآتها .

الجدول من أعداد الباحثان استنادا للدراسات السابق

ث - آلية التدقيق الخارجي وتأثيرها في التحفظ المحاسبي

يمكن تلخيص الدراسات التي تناولت تأثير التدقيق الخارجي على التحفظ المحاسبي وفق الآتي :

جدول (٤) ملخص لأراء الدراسات حول تأثير التدقيق الخارجي في ممارسات التحفظ المحاسبي

الدراسة	الرأي	الأسباب
Bakhsh 2014	وجود المدقق الخارجي يزيد من ممارسة التحفظ	أن المدقق الخارجي يرتبط بعلاقة إيجابية مع التحفظ المحاسبي لأنه يكون أكثر عرضة للانتقاد عندما تكون هناك مبالغة في البيانات المالية.
Roslinda 2009	هناك علاقة إيجابية بين التدقيق الخارجي والتحفظ المحاسبي .	هنالك سببان وراء هذه العلاقة : * أن التحفظ المحاسبي يعد من الممارسات المحاسبية المهمة . ** المدققين الخارجين يكون لديهم الدافع الكبير في الاعتماد على التحفظ المحاسبي من أجل التقليل من تكاليف ومشاكل التقاضي حيث تزداد هذه المشاكل مع زيادة المبالغة في قيم الموجودات وصافي الدخل
Mohammed,et, al 2011	هناك تأثير لآلية المدقق الخارجي في أعداد تقارير مالية متحفظة .	أن التدقيق الخارجي يزيد من مراقبة أداء الادارة وسلوكها مما يؤدي الى زيادة ممارسات التحفظ المحاسبي ، وأن كبرى الشركات العالمية المهنية (شركات التدقيق) تعرض مستوى أكبر من التحفظ المحاسبي بسبب سعيها للمحافظة على سمعتها والتي سوف تتأثر وبشكل كبير في حالة تعرضها لأي نوع من أنواع التقاضي.

الجدول من أعداد الباحثان استنادا للدراسات السابقة

ج ــ متغيرات الرقابة

فضلا عن تأثير آليات الحوكمة فهناك مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على التحفظ المحاسبي تتمثل بمتغيرات الرقابة مثل حجم الشركة حيث تطالب الشركات الكبيرة في الغالب الكشف عن المعلومات الخاصة بهم للتأكد من جودة البيانات المالية ، وأن الشركات الكبيرة تواجه تكاليف سياسية كبيرة مما يحثها على استخدام ممارسات التحفظ المحاسبي من أجل التقليل من هذه التكاليف، وعلى العكس من ذلك فقد بين مجموعة من الباحثين بأن التوقيت غير المتناظر للأرباح في الشركات الكبيرة أقل بكثير من الشركات الصغيرة لذلك فمن المتوقع أن حجم الشركة يرتبط سلبا مع التحفظ المحاسبي (Yunos , 2011 : 87) .

كما إن الرافعة المالية تعد هي الأخرى من متغيرات الرقابة حيث أشارت الدراسات الى أن أصحاب الديون والمقرضين يطالبون بالتحفظ المحاسبي وأن ارتفاع نسبة الرافعة المالية يؤدي إلى زيادة الصراعات وتكاليف الوكالة وقد تم التوصل إلى إن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب التعاقدي على ممارسات التحفظ ، ويساعد في التخفيف من صراعات حاملي السندات والمساهمين. واستنادا إلى الحجج المذكورة آنفاً فأن العقود المتحفظة يزداد الطلب عليها في الشركات ذات المديونية العالية من أجل ضمان عدم وجود أية إجراءات غير مقبولة من قبل الإدارة فكلما كانت الشركة متحفظة في تقييم الموجودات وأرباح الشركة فأن ذلك سوف يزيد من طمأنينة الدائنين أو المقرضين (Mohamed , 2010 : 111)

عليه يرى الباحثان إن التحفظ المحاسبي لا يتأثر فقط بآليات حوكمة الشركات بل إن هناك متغيرات أخرى تتمثل بمتغيرات الرقابة يمكن أن تؤثر في مستوى التحفظ المحاسبي والذي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار قبل أن نأخذ تأثير آليات الحوكمة، كما يستخلصان إن كل من حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي يلعبان دورا واضحا في التخفيض من مشاكل الوكالة وحماية مصالح الأقلية من حملة الأسهم وان لهما دوراً تبادلياً وتكاملياً في الحد من عدم تماثل المعلومات وتخفيض مشاكل الوكالة ، وسعت الكثير من الدراسات والبحوث في هذا الجانب لتحديد طبيعة العلاقة بين كل من آليات حوكمة الشركات وممارسات التحفظ المحاسبي واستندت في ذلك دراسة بعض الآليات وفي بيئات متعددة ، وكانت النتائج التي توصلت اليها متوافقة في بعض الحالات ، ومتباينة ومختلفة في حالات أخرى ويعود السبب في ذلك إلى اختلاف المقاييس التي استندت اليها تلك الدراسات لقياس التحفظ المحاسبي من جانب ، ومن جانب أخر لاختلاف ثقافة البيئة التي أجريت فيها تلك الدراسات ، ذلك يستدعي لأهمية دراسة تلك الاليات والوقوف على طبيعة علاقتها مع التحفظ المحاسبي في البيئة المحلية وهذا ما سيتناوله المحور اللاحق بشكل مفصل .

المحور الثالث/ قياس العلاقة بين آليات الحوكمة وممارسات التحفظ المحاسبي لمصارف العينة

١- واقع تطبيق آليات الحوكمة في المصارف عينة البحث

أ- تطبيق آلية حجم مجلس الإدارة في المصارف عينة البحث

من اجل قياس هذه الآلية فسوف يتم ترميزها على أساس المتغيرات الوهمية فإذا كان حجم مجلس الإدارة لا يقل عن 5 أعضاء ولا يزيد عن 9 فسوف يعطى الرقم (1) ، أما إذا كان حجم المجلس اقل من 5 أعضاء أو أكثر من 9 أعضاء فسوف يعطى الرقم (0) والجدول الاتي يوضح حجم مجالس الإدارة للشركات عينة البحث وللمدة من 2008 إلى 2013 :

جدول (٥) حجم مجالس الإدارة لمصارف العينة للمدة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣

(المصارف)	2008	2009	2010	2011	2012	2013	عدد السنوات التي فيها حجم مجلس الإدارة ضمن النطاق المحدد
الأهلي	1	1	1	1	1	1	6
الاتحاد	1	1	1	1	1	1	6
المنصور	1	1	1	1	1	1	6
كردستان	1	1	1	1	1	1	6
الاستثمار	1	1	1	1	1	1	6
الشمال	1	1	1	1	1	1	6
الشرق الأوسط	1	0	1	1	1	1	5
دار السلام	1	1	1	1	1	1	6
بغداد	1	1	1	1	1	1	6
بابل	1	1	1	1	1	1	6
سومر	1	1	1	1	1	1	6

من خلال ما تقدم يتبين لنا أن حجم مجلس الإدارة لجميع مصارف العينة كان ضمن النطاق المحدد وفق قانون الشركات خلال مدة البحث ماعدا مصرف الشرق الأوسط الذي كان فيه حجم مجلس الإدارة أكثر من النطاق المحدد في سنة 2009 حيث كان حجم المجلس يتكون من 10 أعضاء .

ب- تطبيق آلية تركز الملكية على المصارف عينة البحث

يتم قياس هذه الآلية من خلال تقسيم نسبة أسهم كبار المساهمين في الشركة على أجمالي الأسهم المصدرة و الجدول الاتي يوضح نسب تركز الملكية للشركات عينة البحث :

جدول (٦) نسبة تركز الملكية لمصارف العينة للمدة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣

المصارف	2008 %	2009 %	2010 %	2011 %	2012 %	2013 %	الوسط الحسابي %
الأهلي	9.74	5.80	5.80	19.40	13.60	9.74	10.68
الاتحاد	14.46	14.46	14.46	14.46	22.85	22.72	17.24
المنصور	17.34	15.30	14.30	8.60	5.48	5.48	11.08
كردستان	20.00	20.00	20.00	19.80	19.80	19.80	19.90
الاستثمار	5.29	6.55	7.35	12.93	12.93	17.56	10.44
الشمال	19.84	19.84	24.86	14.90	13.14	13.14	17.62
الشرق الأوسط	5.11	5.11	12.64	16.14	15.00	17.80	11.97
دار السلام	4.12	6.24	7.82	5.14	12.10	10.69	7.69
بغداد	3.22	4.34	5.22	6.45	12.41	6.52	6.36
بابل	6.45	5.66	9.65	8.42	11.78	7.88	8.31
سومر	16.58	12.75	12.75	12.75	17.89	14.99	14.62

من خلال ما تقدم يتبين لنا بأن نسبة تركز الملكية تتباين بين مصارف العينة حيث جاء مصرف كردستان في المرتبة الأولى بأعلى نسبة لتركز الملكية تمثلت بـــ(19.9%) أما بقية المصارف فقد جاءت وفقاً للتسلسل الاتي وبحسب نسبة كل مصرف (الشمال ، الاتحاد ، الشرق الأوسط ، المنصور ، الأهلي ، الاستثمار ، بابل ، دار السلام) أما مصرف بغداد فقد جاء بأقل نسبة لتركز الملكية حيث تمثلت بـــ (6.36%)

ج- تطبيق آلية الملكية الإدارية في المصارف عينة البحث

يقصد بهيكل الملكية الإدارية مقدار أو نسبة حصة الإدارة في الملكية وأن المديرين يكونون أكثر ميلاً للمراقبة إذا كان لديهم ملكية كبيرة في المصارف ومن ثم فسوف يتم قياس آلية الملكية الإدارية من خلال تحديد نسبة إجمالي أسهم أعضاء مجلس الإدارة على إجمالي الأسهم المصدرة، والجدول الاتي يوضح نسبة الملكية الإدارية للشركات عينة البحث

جدول (٧) نسبة الملكية الإدارية للمصارف العينة للمدة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣

المصارف	2008 %	2009 %	2010 %	2011 %	2012 %	2013 %	الوسط الحسابي%
الأهلي	59.26	72.46	72.45	72.47	72.61	79.38	71.44
الاتحاد	23.06	14.17	13.78	16.45	18.24	17.63	17.22
المنصور	37.99	35.72	35.58	31.17	56.77	58.30	42.59
كردستان	31.01	31.01	15.07	13.28	23.18	23.18	22.79
الاستثمار	6.76	8.16	7.18	8.87	8.87	24	10.64
الشمال	10.62	22.03	20.31	20.39	18.45	18.36	18.36
الشرق الأوسط	9.96	9.96	13.55	11.31	11.11	10.65	11.09
دار السلام	75.67	56.47	74.10	75.63	75.35	74.26	71.91
بغداد	3.90	0.83	0.59	0.63	0.38	0.34	1.11
بابل	7.47	9.99	9.99	15.99	15.99	3.92	11.56
سومر	20.61	20.01	29.98	31.47	15.35	21.15	23.09

من خلال الجدول السابق يتبين لنا بأن هناك تبايناً في نسب الملكية الإدارية بين مصارف العينة حيث جاء مصرف دار السلام في المرتبة الأولى من حيث نسبة الملكية الإدارية للأسهم إلى إجمالي الأسهم المصدرة وبنسبة (71.91%) ، أما بقية المصارف فقد جاءت وفقاً للتسلسل الاتي وبحسب نسبة كل مصرف (الأهلي، المنصور ، سومر ، كردستان ، الشمال ، الاتحاد ، الشرق الأوسط ، الاستثمار ، بابل) أما مصرف بغداد فقد جاء بأقل نسبة تمثلت بـــ (1.11%).

د- تطبيق آلية رأي مراقب الحسابات على المصارف عينة البحث

ان قياس هذه الآلية يكون على اساس المتغيرات الوهمية فاذا كان رأي مراقب الحسابات غير متحفظ فسوف يعطى الرقم (0) اما اذا كان رأيه متحفظاً فسوف يعطى الرقم (1) والجدول الاتي يعكس رأي مراقب الحسابات حول البيانات المالية للشركات عينة البحث :

جدول (٨) رأي مراقب الحسابات الذي أبداه في تقريره
(متحفظ ، غير متحفظ) لمصارف العينة للمدة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣

المصارف	2008	2009	2010	2011	2012	2013	عدد السنوات التي فيها تقريـــــر مراقـــــب الحسابات غير متحفظ
الاهلي	1	1	1	1	0	0	2
الاتحاد	1	1	1	1	1	1	0
المنصور	0	1	1	1	0	0	3
كردستان	0	0	0	0	0	0	6
الاستثمار	1	1	1	1	1	1	0
الشمال	0	0	1	1	1	1	2
الشرق الاوسط	0	0	0	0	1	1	4
دار السلام	0	0	0	0	0	0	6
بغداد	0	0	0	0	0	0	6
بابل	0	1	1	1	0	0	3
سومر	1	1	1	1	1	1	0

أن تصنيف المصارف في الجدول السابق كان على أساس الرأي غير المتحفظ لمراقب الحسابات خلال مدة البحث المحددة من سنة ٢٠٠٨ لغاية سنة ٢٠١٣ حيث كان رأي المراقب غير متحفظ على مدار ستة سنوات للمصارف (كردستان ، دار السلام ، بغداد) ، أما مصرف الشرق الأوسط فقد كان رأي المراقب غير متحفظ لأربع سنوات ، أما بالنسبة للمصارف (المنصور ، بابل) فقد كان رأي المراقب غير متحفظ ولمدة ثلاث سنوات بينما مصرفي (الشمال و الأهلي) فقد عكس رأياً غير متحفظ للمراقب لسنتين فقط ، أما مصارف (الاتحاد ، الاستثمار ، سومر) فقد كان رأي المراقب متحفظاً لجميع سنوات البحث .

٢- قياس تأثير متغيرات الرقابة في ممارسات التحفظ المحاسبي وفق نموذج Basu المعدل

سوف يتم قياس هذه الاليات وفق نموذج Basu المعدل وتحديد كيف تؤثر هذه الآليات في ممارسات التحفظ المحاسبي وفقاً له والغرض من ذلك هو لتحديد صافي تأثير آليات الحوكمة في ممارسات التحفظ ، وفيما يأتي اختبار العلاقة بين متغيرات الرقابة والتحفظ المحاسبي وفق نموذج Basu المعدَل على المصارف عينة البحث من خلال الجدول الآتي :

جدول (٩)العلاقة بين متغيرات الرقابة والتحفظ المحاسبي وفق نموذج Basuالمعدّل

	المعاملات	اختبار t للمعاملات	R^2	قيمة F لاختبار النموذج	الدلالة
الثابتao	-1.25	0.6			
β 1 Rit	-0.25	1.49	0.45	*9.99	2.37
ß2DRit	-0.05	0.4			
β3 (Rit X DRit)	0.71	*3.51			
حجم الشركة (FSize)	0.98	*5.02			
الرافعة المالية (LEV)	-0.2	0.44			

قيمة t الجدولية = (1.99) * دال عند مستوى دلالة (0.05)

من خلال قيمة F المحسوبة والمقدرة بـــــ (9.99) يتبين بأنها أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني بأن هناك تأثير ذا دلالة معنوية لمتغيرات حجم الشركة والرافعة المالية في ممارسات التحفظ المحاسبي ، وقد بلغ معامل التحديد (0.45) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (45%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع وهذا يدل على إن لمتغيرات الرقابة تأثير في ممارسات التحفظ المحاسبي وفق نموذج Basu المعدّل ، ومن خلال اختبار T للمتغيرات المستقلة يتبين لنا أن متغير حجم الشركة وفق هذا النموذج أكثر تأثيراً بـــــ (5.02) من متغير المديونية بـــــ (0.44) .

٣- نموذج Basu المعدل لقياس العلاقة بين آليات الحوكمة والتحفظ المحاسبي.

إن الأساس الذي يعتمد عليه هذا النموذج هو تحليل العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي ، ويتم قياس حوكمة الشركات من خلال مجموعة من الآليات للوقوف على كيفية تأثيرها في ممارسات التحفظ المحاسبي ، وسيتم إضافة متغيرات الرقابة من اجل تحديد صافي تأثير آليات الحوكمة في التحفظ المحاسبي وكما في معادلة الانحدار الاتية :

$$Eit-j / Pt-j = ao + B1Rt-j + B2\ Dt-j + B3(Dt-j * Rt-j) + B4\ (FSIZE)+(LEV)+a1+ B\ (BRD_Sizei,t) +b2\ (DIS\ i,t) + b3\ (MO\ i,t)$$

Eit-j = يمثل الربح قبل البنود غير الاعتيادية (الربح التشغيلي) .
Pt-j = القيمة السوقية في بداية السنة متمثلة (بسعر الافتتاح للسهم الواحد) .
Rt-j = يتمثل بعائدات الشركة السوقية المحسوبة سنوياً من خلال الفرق بين سعر الإغلاق والافتتاح للأسهم.
Dt-j= متغير وهمي يأخذ قيمة (واحد) إذا كانت إشارة العائد سالبة (أنباء غير سارة) ويأخذ قيمة (صفر) إذا كانت إشارة العائد موجب(أنباء سارة).
FSIZE = يمثل متغير حجم الشركة
LEV = يمثل متغير الرافعة المالية
BRD_Sizeit = يمثل آلية حجم مجلس الإدارة
IO i,t = تمثل آلية تركز الملكية
MOi,t = تمثل آليةالملكية الإدارية
AUDTi,t = تمثل آلية تقرير مراقب الحسابـــات

٤- نتائج اختبار تأثير آليات الحوكمة في ممارسات التحفظ المحاسبي وفق نموذج Basu المعدل للمصارف عينة البحث

لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لجميع المصارف أي بصورة عامة ومن اجل قبول الفرضية أو نفيها سوف يتم اختبار العلاقة لجميع مصارف العينة . والجدول الاتي يبين اختبار تأثير آليات الحوكمة في ممارسات التحفظ المحاسبي على جميع مصارف العينة .

جدول (١٠) اختبار تأثير آليات الحوكمة في ممارسات التحفظ المحاسبي لجميع مصارف العينة

	المعاملات	اختبـــار t للمعاملات	R^2	قيمة F لاختبار النموذج	قيمة F لاختبار النموذج
الثابتao	-1.18	0.56			
β1 Rit	-0.2	1.17			
ß2 DRit	0.02	0.17	0.53	*7.1	2.03
β3 (Rit X DRit)	0.63	*3.2			
حجم مجلس الادارة BRD_Size	-0.1	0.84			
الملكية الادارية MO	-0.21	0.99			
تركيز الملكية IO	0.01	*2			
مراقب الحسابات Audit	0.18	1.78			
حجم الشركة FSIZE	0.95	*4.72			
الرافعة المالية LEV	-0.03	0.06			

قيمة t الجدولية = (1.99) دال عند مستوى دلالة (0.05)

يتبين من خلال قيمة F المحسوبة والبالغة (7.10) بأنها أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (2.53) عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني أن هناك تأثير ذا دلالة معنوية للمتغيرات المستقلة والمتمثلة بآليات الحوكمة ومتغيرات الرقابة في ممارسات التحفظ المحاسبي على جميع المصارف بصورة عامة ، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.53) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (53%) من قيمة التغيرات الحادثة في المتغير التابع التحفظ المحاسبي ، حيث يتبين بأن هنالك زيادة في معامل التحديد عند إدخال آليات الحوكمة مقارنةً بمعامل التحديد عند إدخال متغيرات الرقابة والبالغ (45%) أي إن متغيرات الحوكمة كان لها تأثير كبير وواضح في ممارسات التحفظ المحاسبي ، ومن خلال اختبار T للمتغيرات المستقلة يتبين لنا بأن إلية تركز الملكية كانت أكثر الآليات تأثيراً في ممارسات التحفظ المحاسبي (2) ثم آلية مراقب الحسابات (1.78) تليها آلية الملكية الإدارية (0.99) وأخيرا جاءت آلية حجم مجلس الإدارة بـ (0.84)، وعلى هذا الأساس سوف يتم تصنيف الآليات حسب نسبة تأثيرها في ممارسات التحفظ المحاسبي وكما في الشكل الاتي :

شكل (١) نسب تأثير آليات الحوكمة في ممارسات التحفظ وفق نموذج Basu المعدَل

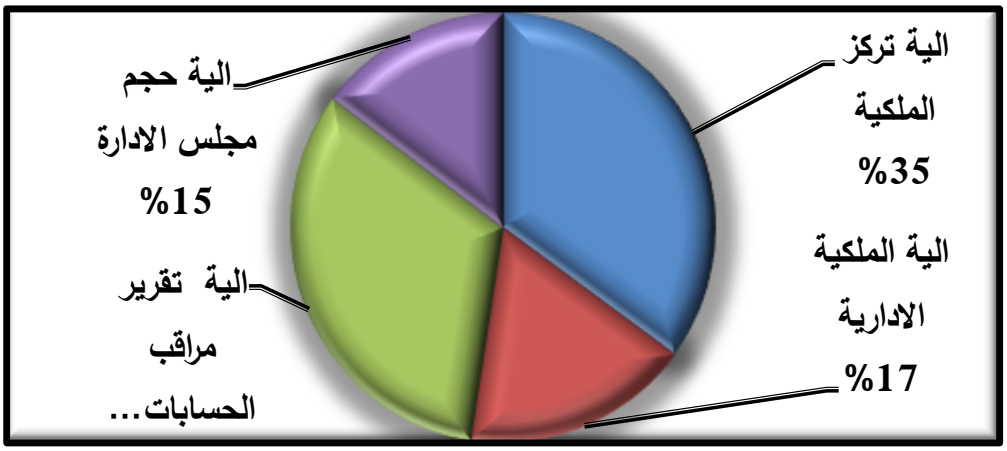

٥ – تفسير نتائج اختبار تأثير آليات الحوكمة في ممارسات التحفظ المحاسبي وفق نموذج Basu المعدل للمصارف عينة البحث

أ.عند قياس تأثير متغيرات الرقابة المتمثلة بـــ(حجم الشركة ، الرافعة المالية) في ممارسات التحفظ ظهر بأن هنالك تأثير لها في ممارسات التحفظ المحاسبي وهذا يتوافق مع ما جاءت به الدراسات النظرية حيث نصت على ان زيادة مديونية المصارف تؤدي الى زيادة مطالبات اصحاب الديون والقروض للجوء الى ممارسات التحفظ المحاسبي فضلا عن ان زيادة حجم الشركة يؤدي الى مواجهة تكاليف سياسية كبيرة مما يحثها على استخدام ممارسات التحفظ المحاسبي .

ب . عند قياس تأثير آلية حجم مجلس الإدارة في ممارسات التحفظ المحاسبي تم التوصل إلى إن هناك تأثير وبصورة سلبية لهذه الآلية في ممارسات التحفظ مما يؤدي إلى رفض الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على "لا يوجد تأثير لآلية حجم مجلس الإدارة في ممارسات التحفظ المحاسبي لكافة مصارف العينة "

ج . من خلال قياس أثر آلية الملكية الادارية في ممارسات التحفظ المحاسبي تم التوصل الى ان لهذه الالية تأثير وبصورة سلبية في ممارسات التحفظ المحاسبي مما يؤدي الى رفض الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على " لا يوجد تأثير لآلية الملكية الادارية في ممارسات التحفظ المحاسبي لكافة مصارف العينة "

د. كان لآلية تركز الملكية تأثير ايجابي في ممارسات التحفظ المحاسبي والذي تم التوصل إليه من خلال قياس العلاقة بين المتغيرين مما ينتج عنه رفض الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على "لا يوجد تأثير لآلية تركز الملكية في ممارسات التحفظ المحاسبي لكافة مصارف العينة "

ه . ان لتقرير مراقب الحسابات تأثير وبصورة ايجابية في ممارسات التحفظ المحاسبي من خلال اختبار العلاقة بين المتغيرين مما يؤدي الى رفض الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على "لا يوجد تأثير لآلية تقرير مراقب الحسابات في ممارسات التحفظ المحاسبي لكافة مصارف العينة ".

و. عند القيام بقياس تأثير اليات الحوكمة في ممارسات التحفظ المحاسبي بصورة عامة على جميع مصارف العينة تم التوصل الى ان هناك تأثيرا لأليات الحوكمة والمتمثلة بـ (الية الملكية الادارية ، الية تركز الملكية ، الية حجم مجلس الادارة ، الية تقرير مراقب الحسابات) في ممارسات التحفظ لذا يتم رفض الفرضية الرئيسة والتي تنص على " لا يوجد تأثير لمتغيرات آليات الحوكمة في ممارسات التحفظ المحاسبي لكافة المصارف عينة البحث " .

ز . ان النتائج التي تم التوصل اليها تتوافق مع دراسة(Sharifi at el , 2013) والتي اشارت الى ان هناك علاقة ايجابية بين التحفظ المحاسبي ومجموعة من اليات الحوكمة و دراسة (Fallah , 2013) والتي اشارت الى هياكل الحوكمة القوية تطالب بمزيد من ممارسات التحفظ المحاسبي ودراسة (Jarboui ,2013)والتي اشارت ان العلاقة بين اليات الحوكمة وممارسات التحفظ المحاسبي هي علاقة ايجابية فضلا عن مجموعة من الدراسات الاخرى .

ح . عند قياس العلاقة بين متغيرات الحوكمة والتحفظ المحاسبي تم التوصل الى ان هناك تباين في تأثير هذه الاليات في ممارسات التحفظ فقد كان لآلية تركز الملكية تأثير اكبر من بقية الاليات حيث كانت نسبة تأثيرها ما يعادل35% ، اما الية تقرير مراقب الحسابات فقد كانت اقل تأثيراً بنسبة 33% ومن بعدها الية الملكية الادارية بـ 17% واخيراً حجم مجلس الادارة بـ 15% .

المحور الرابع/الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

١- عكست نتائج الدراسة الميدانية وجود مؤشرات على تطبيق آليات الحوكمة من قبل المصارف العينة خلال مدة البحث .

٢- اثبتت النتائج الميدانية التي تم التوصل إليها وجود علاقة تأثير بين آليات الحوكمة المعتمدة و ممارسات التحفظ المحاسبي في المصارف العينة والتي عكست النتائج التالية :

أ- حجم مجلس الادارة يؤثر بشكل عكسي في ممارسات التحفظ المحاسبي .

ب- الملكية الادارية لها تأثير عكسي في ممارسات التحفظ المحاسبي .

ت- ترتبط نسبة تركز الملكية بعلاقة تأثير طردي مع ممارسات التحفظ المحاسبي .

ث- لتقرير مراقب الحسابات تأثير طردي في ممارسات التحفظ المحاسبي .

ثانياً: التوصيات

١- الزام المصارف العراقية المدرجة اسهمها في سوق العراق للأوراق المالية بالإفصاح عن كافة المعلومات ذات الصلة بتطبيق حوكمة الشركات وآلياتها ، اذ ان الافتقار لذلك يمكن ان يضعف متابعة مدى التزام المصارف بتنفيذ التشريعات التي تتضمن مؤشرات تطبيق حوكمة الشركات وآلياتها بشكل فعال ، ومن جانب أخر فأنه يضعف مجال البحث العلمي لتعذر توفر المعلومات الكافية التي تمكن الباحثين من أخضاع تلك الاليات للاختبار الميداني في البيئة المحلية .

٢- ان مسؤولية دعم وتعزيز مستوى تطبيق حوكمة الشركات وآلياتها هي مسؤولية مشتركة لا تتحدد بالجهات التشريعية أو المنظمات المهنية المختصة فحسب ، بل تمتد لتشمل ادارة سوق العراق للأوراق المالية وادارة الشركات ، لذا ينبغي التأكيد على :

أ- التزام المصارف المدرجة اسهمها في السوق بحجم مجلس الادارة وعدد اعضائه المحددين بموجب قانون الشركات الساري ، وعلى ان يتضمن تمثيلاً اكبر لعدد الاعضاء المستقلين من ذوي الخبرة والكفاءة لما له من دور فاعل في زيادة القدرة الرقابية الاشرافية للمجلس واختيار السياسات المحاسبية المتحفظة .

ب- وضع حدود لنسب الملكية والالتزام بالإفصاح عنها بما يسهم في الحد من السلوك النفعي للإدارة الذي سيزداد نفوذه مع زيادة حصتها في الملكية ، الى جانب تفعيل النظم الرقابية لادارة السوق لمتابعة نسبة الملكية بما يحقق حماية اصحاب المصالح الاخرين وتحقيق التوازن بين الادارة والاطراف الاخرى والذي تنعكس اثاره في زيادة مستوى التحفظ المحاسبي .

ت- متابعة فاعلية تركز الملكية في المطالبة بالمزيد من ممارسات التحفظ المحاسبي للحد من السلوك الانتهازي للإدارة ، اذ ان تأثير هذه الآلية يعد سلاح ذو حدين ينبغي تفعيله بما يسهم في مراقبة انشطة الشركة والمشاركة بالقرارات الادارية والسعي لتحقيق الانسجام في المصالح والعمل على حماية حقوق الاقلية ومن ثم دعم اتباع المزيد من السياسات المحاسبية المتحفظة.

ث- زيادة الاهتمام بصياغة التقرير الذي يعده مراقب الحسابات لأبداء رأيه عن القوائم المالية لشركات الخاضعة للتدقيق والسعي للإعادة النظر بمحتوياته من خلال تخصيص فقرة تتضمن ابلاغه عن مدى التزام تلك المصارف بممارسة مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في القوائم المالية .

المصادر / أولا : الوثائق الرسمية

١- النشرات الصادرة من سوق العراق للأوراق المالية وللفترة من ٢٠٠٨ الى ٢٠١٣ .
٢- تقارير الحسابات الختامية بالإضافة إلى تقارير مجلس الإدارة و تقارير مراقب الحسابات وللفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣.
٣- قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ والمعدل في سنة ٢٠٠٤.

ثانيا : المصادر العربية

١- التميمي ،عباس حميد عيدان (٢٠٠٨)"اثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة "،أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد ،كجزء من متطلبات شهادة الدكتوراه فلسفة في المحاسبة .
٢- الجبوري ،انمار محسن حميد (٢٠١٤)" ممارسة الشركات المساهمة للتحفظ المحاسبي وانعكاسها على القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية " ،رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة .
٣- الجواهري ، بشرى عبد الوهاب (٢٠١٢)" دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم وتنفيذ حوكمة الشركات والياتها " مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية.www. Uokufa .iq
٤- الشيرازي، عباس مهدي (١٩٩٠)"نظرية محاسبية"، الطبعة الأولى ، ذات السلاسل للطباعة والنشر ، الكويت .
٥- أل غزوي، حسين عبد الجليل (٢٠١٠)" حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية – دراسة أختبارية على الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية "، رسالة ماجستير مقدمة الى الاكادمية العربية في الدنمارك ، كلية الادارة والاقتصاد ،قسم المحاسبة .
٦- الفتلاوي، ليلى ناجي مجيد (٢٠١١) " أثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات أدارة الارباح – بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان والعراق للأوراق المالية " أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، ،كجزء من متطلبات شهادة الدكتوراه فلسفة في المحاسبة .
٧- أقبال ، عمر ، القضاة ، مأمون (٢٠١٤) " أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي : دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية " ،مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد٢٨ (٤) .journals.najah.ed.www
٨- الوقاد ، سامي محمد (٢٠١١) " نظرية المحاسبية " ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان
٩- بورقبة ، شوقي (٢٠٠٩) " الحوكمة في المصارف الإسلامية " ، بحث مقدم الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحان عباس _ سطيف _الجزائر. www.kantakji.com .
١٠-حمدان، علاء محمد موسى (٢٠١١) "أثر التحفُّظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، مجلة دراسات،العلوم الإدارية، المجّلد 38، العدد ٢. journals.ju.edu.jowww
١١-حمدان ، علاء محمد موسى(٢٠١٢) " العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند أعداد التقارير المالية : دليل من الأردن " ، المجلة الأردنية في أدارة الأعمال ، المجلد ٨ ، العدد ١.
١٢-ريمة ،هيدوب ليلى ،باهية ،زعيم (٢٠١٤)" التكامل بين مهنة التدقيق واليات الحوكمة لمواجهة الفساد المالي والاداري في ظل معاير المراجعة الدولية ،جامعة قاصدي ،مرباح ورقلة.-manifest.univ ouargla.dzwww
عثمان ، محمد داود (٢٠٠٨) " أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك دراسة على قطاع البنوك التجارية الاردنية بأستخدام معادلة Tobin's Q "
١٣-مليجي ، مجدي مليجي عبد الحكيم (٢٠١٤) " اثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الادارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية : دليل في البيئة المصرية "
١٤-مقلد ، محمد حسن عوض (٢٠١٠)" التحفظ المحاسبي ودوره في الحد من الممارسات المحاسبية المتحررة لأدارة المنشأة " تأهيلي دكتوراه محاسبة مقدمة إلى كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة . www.ar.scribd.com/doc

١٥-يوسف ، علي (٢٠١٢) "أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية دراسة تطبيقية " مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد – 28العدد الأول. .www.damascusuniversity.edu.sy

ثالثا : المصادر الاجنبية

1- Al rawaashdeh , badisalem (2012) " The impact of the Application ofcorporate Governance in the banking sector ", British journalof Economics finance and Management Sciences.

2- Bakhsh, SamanehRefahi (2014)" Accounting Conservatism and Corporate Governance's Mechanisms (Evidence from Tehran Stock Exchange)" , Department of Accounting, School of Management and Human Sciences, Tehran North Branch, Islamic Azad University(IAU), Tehran, Iran .

3-Blunck, Ryan (2007) " Evidence on the Contracting Explanation of Conservatism ",University of Iowa.

4-Cheung, Yan-Leung (2003)" Ownership ConcentraIon And Executive Compensation In Closely Held Firms Evidence From Hong Kong " Hong Kong Institute For Monetary Research.

5-Chi, Wuchun, Liu, Chiawen (2007) " What Affects Accounting Conservatism: A Corporate Governance Perspective " Department of Accounting, National Taiwan University.

6-Fawzy ,samiha , (2003) " Assessment of corporate Governance in Egypt " The Egyptian center economic studies.

7-Foroghi , Dariush , Amiri , hadi , fallah , zahranokhbeh (2013) " Corporate Governance and Conservtism " , Department of Accounting , Administrative and Economics Faculty , University of Isfahan , Iran.

8-Hoseini, Aghil Sharifi (2014) "Corporate Governance And Conservetism Evidance From Iran Petrochwmical Firms" Department of Accounting, Electronic Branch, Islamic Azad University, Tehran, Iran . www.researchgate.net

9- Hermalin , Benjamin E and Weisbach, Michael S (2003) " Boards of Directors as an Endogenously Determined Institution" A Survey of the Economic Literature.

10- Jarboui ,Anis , (2013) " Does corporate governance affect accounting conservatism Empirical evidence in The French context"International Journal Accounting and Economics Studies

11-Kootanaee , Akbar Javadian , Seyyedi , Jalal , NedaMorteza , Kootanaee, MiladJavadian (2013) "Accounting Conservatism and Corporate Governance's Mechanisms: Evidence from Tehran Stock Exchange " International Journal of Economics, Business and FinanceVol. 1, No. 10

12-KUBIČEK , ALEŠ, NOWAK, ONDŘEJ(2011)" Corporate Governance and Company Performance Evidence from the Czech Republic ", Department of BusinessEconomics University of Economics , CZECH REPUBLIC.

13-LaGore, William Delton (2011) " Conditional and Unconditional Conservatism Following a Financial Reporting Failure" An Empirical Study , The Florida State University DigiNole Commons .

14-Mohammed, Nor Farizal (2011)" ACCOUNTING CONSERVATISM, CORPORATE GOVERNANCE AND POLITICAL INFLUENCE" A thesis submitted in total fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy , Department of Accounting La Trobe Business School Faculty of Business Economics and Law La Trobe University Bundoora, Victoria Australia.

15- Nahand, YounesBadavar , Hasanzadeh , RasoulBaradaranBaghban, SaeedMahmoudzadeh and Astmal, MohamadrezaAbbasi (2012) "Study and comparison of corporation's governance with emphasis on conservatism in financial reporting " , African Journal of Business Management Vol. 6(2), pp. 587-594.

16-ROSLINDA, (2009)" The Relationship Between Corporate Governance And Accounting Conservatism" , A dissertation submitted in fulfillment of the requirements of the degree of Doctor of Philosophy at the University of New South Wales

17-Schroeder ,Richard , Clark , Myrtlew , Cathay , Jackn (2009)" financial Accounting Theory and Analysis"Taxt and Cases.

18- Suleiman, Salami, (2014) "Corporate Governance Mechanisms and Accounting Conservatism " , Journal of Management Policies and Practices, Published by American Research Institute for Policy Development.
http://jmppnet.com/

19-Yu , Kun (2013)" Block Ownership And Accounting Conservatism " Corresponding Author, Assistant Professor of Accounting, College of Management, University of Massachusetts Boston,. http://www.virtusinterpress.org/

20-Yunos, Rahimah Mohamed(2014)" The Effect Of Ownership Concentration Board Of Directors, Audit Committee And Ethnicity On ConservatIve Acconnting: Malaysian Evidence" , A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy , School of Accounting, Finance and Economics Faculty of Business and Law , Edith Cowan University, Perth, Wester Australia.

21- Wang ,Taychang , Liu , Chiawen , Chi , Wuchun,(2009) " What affects accounting conservatism: A corporate governance perspective " Journal of Contemporary Accounting & Economics 5 .

22-Xia ,Donglin, Zhu, Song, " Corporate Governance and Accounting Conservatism in China ",School of Economics and Management, Tsinghua University, China , 2009.

The Effect of Mechanisms Corporate Governance in the Accounting Conservatism

Abstract

This research aims to identify the nature effect of some mechanisms governance in the Accounting Conservatism for a sample of the practices of companies (banks) in the Iraq Stock Exchange and identify any of this mechanics most effects in the accounting Conservatism. To achieve this objective the use of all of it (the size of the board of directors, management ownership, ownership concentration, the auditor's report) as independent variables was used model Basu revised to measure the Accounting Conservatism , which was considered a variable follower with taking into account the effect of the control variables represented by the (company size and leverage) of a sample of listed on the Iraq Stock Exchange companies for the period from 2008 to 2013.

In light of the results recommended the search to:

1-compel Iraqi companies listed on the Iraq Stock Exchange to disclose all relevant to the application of corporate governance and mechanisms of information.

2- listed companies in the Iraq Stock Exchange on the continued practice of accounting policies are conservative because of their active effect in curbing the excesses of assets and gains and investor protection values, and that does not understand that call for overkill in the exercise, but guidance for the application of the decision-making and what does not allow misleading users .

Key words \ Corporate Governance Mechanisms , Conservatism Accounting , The Effect of Mechanisms Corporate Governance in the Accounting Conservatism.